

٩) حكم تعجيل الزكاة لغير المستحق إذا صار مستحقاً لها عند وجوبها وتأصيل ذلك

محمد بن محمد المختار الشنقيطي

فان عجلها الى غير مستحقيها لم يجزئه. وان صار عند الوجوب من اهلها. فان عجلها الى غير مستحقيها لم يصح وان صار عند وجوبها مستحقاً هذه من مسائل التعجيل يعني من المسائل التي تبني على التعجيل عند العلماء في الفقه - 00:00:00

انك تذكر الاصل ثم تذكر المسائل المبنية على هذا الاصل وهذه المسائل بعضها يكون حتى فرضياً انت الان اذا قلت يجوز تعجيل الزكاة فان من المشاكل التي تقع انه يرد السؤال عن شخص دفع زكاة ما له معجلة الى شخص - 00:00:21

كان اثناء الدفع غير مستحق ثم لما جاء الحول الي هو وقت استحقاق الزكاة صار مستحقاً. فهل العبرة بوقت الاداء؟ ام العبرة بوقت الوجوب هل العبرة بوقت الاداء ام العبرة بوقت - 00:00:44

الوجوب قال رحمة الله انه لم يصح وهذا هو الصحيح انها لا تجزيه لماذا لأن في الزكاة يشترط دفعها لمستحقيها فلما دفعها الى غير مستحقيها لم يكن ذلك الدفع على الوجه المعتبر شرعاً. ما دفعها الى غير مستحقيها - 00:01:05

فانه في حال الدفع اعطتها لشخص لا يستحق فلما اعطاه للشخص الذي لا يستحق فان هذا العطاء واقع في غير موقعه وحينئذ كونه صار مستحقاً بعد ذلك لا يصح النية ولا يصح الازاء لانه الزكاة ما تصح الا البنية والنية لا تصح الا بعد وجود المستحق - 00:01:31

بحيث يتقرب الى الله هذا لا يتقرب الى الله به. ان يدفع لغير مستحق والنية حينما دفع الى غير مستحق كأنه لم يتحقق شرط الاعتبار بهذا الدفع وهو ان يكون المال للمستحق - 00:01:53

قد قال الله تعالى انما الصدقات للقراء بأسلوب الحصر والقصر والقصر يوجب بثبات الحكم للمذكور ونفيه عماده معناه ان من دفع الزكاة لغير هؤلاء فليست بالزكاة فلما دفعها بغير مستحقيها لم تكن زكاة اصلاً - 00:02:09

كونه بعد ذلك اي الذي دفع اليه صار مستحقاً هذا خارج عن ماذ؟ عن الحكم. ولا يؤثر في الحكم الحكم انه لا يجوز دفعها الى المستحق. واذا دفعت للمستحق بالنسبة المعتبرة كانت زكاة - 00:02:32

واذا دفعت لغير المستحق فهي غير زكاة اصلاً واذا سألك احد عن هذا الدليل عن دليل ذلك تقول قوله تعالى انما الصدقات للقراء فجاءت بأسلوب الحصر كأنه يقول ليست هناك زكاة لغير هؤلاء - 00:02:50

انما الصدقات يعني انما الزكاة الشرعية لهؤلاء الذين سب الله عز وجل وهم اصناف الزكاة فإذا دفعها الى غيرهم فحينئذ لم تكن زكاة اصلاً فكونه بعد ذلك المدفوع اليه صار مستحقاً هذا لا تأثير له في الحكم. ويبقى الحكم سارياً من عدم الاجزاء. نعم - 00:03:06